التعطيش كسلاح إبادة جماعية

مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مايو/ أيار 2026

التعطيش كسلاح إبادة جماعية

مايو/ أيار 2026

مقدمة:

تتعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام المياه كسلاح حرب في قطاع غزة، وتتبع سياسة ممنهجة تهدف لتعطيش السكان من خلال استهداف وتدمير مصادر المياه كالآبار وخزانات وشبكات نقل وتوزيع المياه. وتمنع دخول المعدات وقطع الغيار اللازمة لإصلاح شبكات المياه والآبار ومحطات التحلية، وتمنع إدخال زيوت المحركات والوقود اللازم لتشغيلها، ما يحول دون انتظام عمل ما تبقى من آبار مياه ومحطات التحلية، بالإضافة إلى حظر دخول معدات ومضخات الكلورة اللازمة لتعقيم المياه. ويترافق ذلك مع تقليص كميات المياه المستوردة من شركة "ميكروت" الإسرائيلية، ما جعل المدنيين رهائن للتحكم الإسرائيلي بكميات المياه الواردة، التي تستخدمها كأداة للعقاب الجماعي وإلحاق الأذى.

وشكل احتلال أكثر من (60٪) من إجمالي مساحة القطاع فيما يعرف بـ(الخط الأصفر والبرتقالي حديثاً)، أداة إضافية لتدمير مصادر المياه والتحكم فيها، وإيقاع الضرر البالغ بالسكان، حيث تحظر قوات الاحتلال على السكان دخول تلك المناطق التي تسيطر عليها عسكرياً، والتي تضم أجزاءً واسعةً من البنية التحتية للمياه، وعملت على تدمير الآبار والخزانات ومحطات الضخ وشبكات الصرف فيها، أو أخرجتها عن الخدمة بشكل كامل، ما فاقم من أزمة العطش والتلوث وانتشار الأمراض والأوبئة بين السكان والنازحين.

يسلط هذا التقرير الضوء على الانهيار الكارثي لواقع المياه في قطاع غزة في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية، وما نتج عنها من تفاقم غير مسبوق للمخاطر الصحية والنفسية التي تهدد حياة المدنيين، والتداعيات الخطيرة للسيطرة العسكرية على أكثر من (60٪) من مساحة القطاع، وما رافقها من تدمير وإخراج ممنهج لمرافق المياه ومحطات المعالجة والصرف الصحي عن الخدمة، ما يحرم مئات آلاف السكان والنازحين من الوصول إلى المياه الآمنة، وعمق من الكارثة الإنسانية والبيئية التي يعيشونها.

استهداف مرافق المياه وانخفاض حصة الفرد:

استهدفت قوات الاحتلال الأعيان المدنية العامة والخاصة، على نطاق واسع، وخاصة المرافق التي لا غنى عنها لحياة السكان، بحيث دمرت (80%) من مرافق المياه والصرف الصحي وخطوط وشبكات نقل المياه، ومحطات التحلية تدميراً كلياً أو جزئياً. وطرأ تراجع واضح في كمية تزويد السكان بالمياه خلال جريمة الإبادة الجماعية.

انخفضت كمية المياه المتوفرة إلى حوالي (123,000 م^3) يومياً، من أصل (300,000م^3) كانت تضخ قبل الحرب، وبشكل عام يعتمد سكان قطاع غزة في تلبية المياه على ثلاثة مصادر أساسية وهي: محطات التحلية سواء لمياه البحر أو مياه الآبار الجوفية وتنتج نحو (24,000م^3) يومياً، بالإضافة إلى مياه الآبار الجوفية التي تشرف عليها عدة جهات من بينها البلديات والآبار الصغيرة ويضخ منها نحو (70,000م^3) يومياً، بالإضافة إلى كمية المياه التي تضخها شركة

المياه الإسرائيلية (ميكوروت) وتقدر بنحو (29,000م^3) يومياً حيث كانت الشركة تضخ نحو (52,000م^3)/ يومياً قبل الحرب.[1]

لم تتوقف أزمة إدارة المياه عند هذا الحد، بل تشير المصادر المختصة أن الكمية المنتجة من المياه والتي تقدر ب (123,000م^3) يومياً، لا تصل بكاملها إلى المواطنين والنازحين نتيجة ارتفاع معدلات التسرب والتي تصل إلى نحو (70%)، بسبب تهالك الشبكات وتدمير قوات الاحتلال المستمر للأحياء والمناطق السكنية، وعندما تضخ المياه في الشبكات تتسرب تحت المباني المدمرة وفي المناطق التي يحظر الوصول إليها، حيث لا تملك إدارات المياه إمكانية السيطرة عليها وبالتالي ما يصل فعلياً للسكان لا يتجاوز (30%)[2]. وعليه تراجعت حصة الفرد من المياه، وانخفضت من (84.6) لتراً/ يومياً قبل الحرب إلى حوالي (22) لتر يومياً – منها (6–7) صالحة للشرب، والكمية المتبقية ملوثة– حيث إن (97%) من المياه الجوفية لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية حيث وصلت الملوحة فيها إلى أكثر (1500) ملجم/لتر – تركيز الكلوريدات[3].

حظر دخول المعدات اللازمة لتنمية قطاع المياه.

تصطدم الجهود المبذولة في تطوير وإصلاح قطاع المياه بجملة من التحديات، إذ يؤكد المختصون أنه منذ دخول وقف إطلاق النار في شهر أكتوبر/2025م حيز التنفيذ، لم يطرأ تغيير ملموس له علاقة بالسماح بدخول المعدات والمواد اللازمة لتطوير وإصلاح قطاع المياه. إذ تواصل سلطات الاحتلال حظر دخول زيوت المحركات اللازمة للمولدات الكهربائية، ومركبات شفط المياه، والآليات والسيارات المخصصة لنقل المياه، وآخر مرة سمح بدخول المعدات منذ سبعة أشهر وتحديداً في شهر نوفمبر/2025 حيث تمكنت بعض الجهات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من إدخال الزيوت وخزانات المياه بسعة (5–10) كوب[4].

وفي ظل انقطاع التيار الكهربائي التام، تعتمد الآبار والمضخات على مولدات الكهرباء، وهذه تحتاج إلى غيار زيت بشكل دوري، خاصة وأن معظمها انتهى عمره الافتراضي، حيث يوجد نحو (220) مولد قيد الخدمة اليوم (70%) منها تعمل خارج النطاق المسموح فيه فنياً وتشغيلياً بسبب نقص قطع الغيار، وزيوت التشغيل اللازمة لبقائها حيث تعمل (10) ساعات يومياً، وبات حوالي (160) مولد خارج النطاق التشغيلي لأن كل (300) ساعة تحتاج إلى تغيير الزيت ويوجد مولدات تراوحت فترات عملها بين (500– 700) ساعة دون تغيير زيت، ولا يوجد أمام الجهات المشرفة على المياه خيار آخر إلا الاستمرار في تشغيلها حتى تحافظ على حياة الناس لأن توقفها يعني توقف الحياة، وهذه المولدات معرضة للتوقف الفجائي، حتى المؤسسات الدولية لا يسمح لها حيث صرحت منظمة أطباء بلا حدود التي تعد من أكبر الجهات غير الحكومية التي تدعم انتاج وتوزيع المياه في قطاع غزة، بأنه منذ الأول من يناير/ كانون الثاني

1 المهندس/ عمر شتات، نائب المدير التنفيذي لمصلحة المياه في قطاع غزة. مقابلة بتاريخ (11 أيار/ مايو 2026)

2 شتات، المرجع السابق.

3 شتات، المرجع السابق.

4 شتات، المرجع السابق.

2026، رفضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي جميع طلبات المنظمة للسماح بإدخال إمدادات عبر الآلية المخصصة لذلك والتي تتطلب الموافقة الإسرائيلية[5].

ويؤكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) أن النقص في المدخلات الأساسية بما فيها الوقود والزيوت، دفع المنظمات الشريكة في مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى مواصلة تشغيل (200) منشأة بواسطة المولدات الاحتياطية لمدة تزيد عن عامين ونصف، حيث تعمل معظم المولدات باستخدام الزيوت التي أعيد تدويرها مما يضاعف من إمكانية تعرضها لأضرار ميكانيكية يتعذر إصلاحها[6].

ومع اقتراب فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة وتزايد الطلب على المياه، فإن أي عرقلة أو اضطراب في عمل هذه المنشآت والمولدات من شأنه أن يفاقم حدة الكارثة الإنسانية، ويهدد حياة المواطنين وخاصة النازحين الذين فقدوا بيوتهم والذين يمكثون في مناطق تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الإنسانية، حيث تشير جهات الاختصاص إلى ارتفاع عدد مراكز الإيواء والمخيمات إلى نحو (2,091) مركزاً ومخيماً للإيواء، وهي موزعة على النحو الآتي: (745) في محافظة خان يونس، و(607) في محافظة غزة، و(418) في المحافظة الوسطى، (174) في رفح، و (147) شمال غزة، ويقطن فيها نحو (192,962) أسرة. [7]

ومن الانتهاكات الأخرى التي تؤثر على وصول المدنيين إلى المياه، وتهدف إلى تعطيش المدنيين وتحويل قطاع غزة إلى منطقة طاردة للحياة، مواصلة قوات الاحتلال عرقلة دخول الخزانات والجالونات البلاستيكية المخصصة لنقل وتخزين المياه، بالرغم أنها غير مصنفة كمزدوجة الاستخدام (Dual-use)، خاصة أنها دمرت فرص التصنيع المحلي من خلال استهداف المصانع والورش ومنع دخول المواد الخام[8]. وباتت خزانات المياه والأنابيب البلاستيكية شحيحة وأسعارها مرتفعة جداً، إذ يبلغ سعر المتر الواحد من الأنابيب بقطر (1/2) نصف بوصة حوالي (2) دولار أمريكي، ما يعني تسعة أو عشرة أضعاف سعرها الطبيعي السابق قبل حرب الإبادة. وهذا يحد من إمكانية تحسين امدادات المياه وتطوير مخيمات النزوح التي تفتقر لشبكات التوزيع، ويتعذر على النازحين شراء أواني وجالونات جديدة واستبدال القديمة وغير الصالحة.

وفي سياق متصل، وبالرغم أنه سمح مؤخراً عبر منظمة اليونيسف دخول مادة الكلور والمواد الكيماوية اللازمة لمحطات التحلية، إلا أن الجهات المشرفة على قطاع المياه تواجه تحديات نتيجة حظر دخول معدات الكلورة مثل: مضخات حقن الكلور، وقطع الغيار اللازمة لها، حيث إن حوالي (40%) من الآبار تفتقر لهذه المعدات[9] وبالتالي لا يتم تعقيم وكلورة المياه وهذا من شأنه أن يضاعف من تلوث المياه التي تصل للسكان، حيث نجم عن الدمار الذي لحق بشبكات الصرف الصحي وخطوط وآبار المياه تسرب مياه الصرف الصحي وزاد من فرص اختلاطها تحت الأرض بمياه الاستخدام المنزلي التي تضخ للسكان، وفي ظل نقص الكلورة زادت فرص انتقال الفيروسات وانتشار الأمراض.

---

5 أطباء بلا حدود، (2026) تقرير بعنوان تسليح المياه. كيف حرمت إسرائيل غزة من المياه ودمّرت أنظمتها وشبكات الصرف الصحي.

6 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- الأرض الفلسطينية المحتلة. تقرير الحالة الإنسانية (15 أيار/ مايو 2026).
https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-report-15-may-2026

7 وزارة التنمية الاجتماعية. (2026). بيانات غير منشورة حصل عليها فريق البحث بتاريخ 4 يونيو/2026م.

8 خضر اشنيورة، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. مقابلة بتاريخ (14مايو/ أيار 2026)

9 شتات، مرجع سابق.

الخط الأصفر والبرتقالي وإخراج مرافق المياه والصرف الصحي عن الخدمة.

سيطرت قوات الاحتلال عسكرياً على أكثر من (64٪) من اجمالي مساحة قطاع غزة، وثبتت حدود المنطقة الأوسع بواسطة كتل اسمنتية كبيرة الحجم مطلية باللون الأصفر (الخط الأصفر)، وتفيد المعلومات أن هذا الخط يحدد المنطقة التي احتلتها قوات الاحتلال داخل قطاع غزة والتي توسعت على نحو ينتهك اتفاق وقف إطلاق النار منذ 9 تشرين أول/ أكتوبر 2025، والذي يمنح قوات الاحتلال السيطرة الكاملة على نحو (53%) من مساحة القطاع، حيث واصلت قوات الاحتلال تدمير المرافق والمباني شرق الخط الأصفر، وأقامت حواجز وخنادق ترابية. وفي 31 آذار/ مارس 2026، وبعد ستة أشهر من وقف إطلاق النار أعلنت قوات الاحتلال عن خريطة محدثة للخط البرتقالي وبموجبها توسعت السيطرة لتشمل (11%) إضافية مقارنة بالخط الأصفر، لترتفع نسبة المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال لنحو (64%) وتبتلع فيها مرافق ومنشآت حيوية ومنها مرافق تابعة للأونروا، وتضاعف هذه التطورات من القيود المفروضة على حركة المنظمات الإنسانية والإغاثية.[10]

وتشير متابعة المركز إلى أنه ومنذ إعلان وقف إطلاق النار، وسعت قوات الاحتلال الإسرائيلي نطاق سيطرتها العسكرية بدلاً من الانسحاب التدريجي منها، وأنشأت مواقع وثكنات عسكرية جديدة، وواصلت عمليات التدمير الممنهج للمنشآت والمرافق العامة والتجمعات السكانية. وتمنع السكان من الاقتراب أو الوصول إلى تلك المناطق تحت تهديد الاستهداف المباشر وإطلاق النار. وامتدت حدود المناطق التي أعلنت السيطرة عليها، إلى خارجها عبر عمليات توغل شبه يومية وإطلاق نار متكرر تجاه السكان، ما أدى إلى تقليص المساحات المتاحة للمدنيين.

وتتجاوز آثار هذه السيطرة حرمان الفلسطينيين من العودة إلى ممتلكاتهم ومساكنهم وقدرتهم على العودة للزراعة واستهدافهم بشكل مباشر، بل فاقمت من مشكلة الحصول على مياه الشرب والاستفادة من محطات المعالجة، والحفاظ على الصحة العامة، وأخرجت نحو (90) بئر مياه يقع شرق الخط الأصفر والبرتقالي عن الخدمة[11]، خاصة أن الآبار الجوفية الواقعة في المناطق الشرقية التي تسيطر عليها قوات الاحتلال تعتبر أقل تلوثاً مقارنة مع الآبار الجوفية الواقعة في المنطقة الغربية والقريبة من مياه البحر– بالإضافة إلى أن ثلاثة من خطوط مياه ميكوروت تمر عبر هذه المنطقة، الأول في منطقة المنطار شرق مدينة غزة ويضخ (12,000) كوب/ يومياً ويغذي محافظة غزة، والخط الثاني المعروف بخط بن سعيد شرق مخيم المغازي ويضخ (5,000) كوب/ يومياً ويغذي محافظة الوسطى، وخط بني سهيلا ويضخ (14,000) ويغذي محافظة خان يونس، وهذه الكمية تقديرية– حيث في أغلب الأحيان يصلنا منها (29,000م^3) يومياً، وأحياناً ترتفع لنحو (31,000م^3) يومياً– وعند حدوث عطل في هذه الخطوط لا يعرف تفصيله، ولا يسمح للطواقم الفلسطينية بإصلاحها، بل تشترط قوات الاحتلال التعاقد مع مقاول إسرائيلي كي يقوم بإصلاح هذه الأعطال، وهذا يستغرق وقت طويل خاصة أن بعض الخطوط استمر توقفها نحو (10) شهور نتيجة الأعطال، في ظل انقطاع المياه عن السكان.

10 مسلك– مركز للدفاع عن حرية الحركة. (13 مايو/ أيار 2026) بين الخط الأصفر والخط البرتقالي – ورقة معلومات. https://gisha.org/ar/between-the-yellow-and-orange-lines-2/

11 مقابلة مع المهندس/ عمر شتات، نائب المدير التنفيذي لمصلحة المياه في قطاع غزة. بتاريخ (20 أيار/ مايو 2026)

ويتواجد في منطقة السيطرة العسكرية الإسرائيلية نحو (22) محطة ضخ ومرفق للصرف الصحي، بالإضافة إلى نحو (20) محطة تحلية مياه صغيرة. في حين يبلغ مجموع محطات ضخ مياه الصرف الصحي في قطاع غزة (78) محطة[12]، من بينها (62) محطة، إما دمرت بالكامل أو أنها تقع شرق الخط الأصفر، ونتيجة السيطرة على المنطقة الصفراء أصبحت الجهات المشرفة على المياه تضخ المياه العادمة دون معالجة.

وتقوم مضخات الصرف الصحي العامة، البالغ عددها (16) مضخة، بتجميع المياه من التجمعات السكنية والمخيمات وتضخ نحو (40,000م^3) إلى البحر، ويتسرب من الحفر الامتصاصية نحو (15,000م^3) إلى الخزان الجوفي[13]. سواء في خان يونس أو مدينة غزة أو المحافظة الوسطى، حيث لا تخضع هذه المياه للمعالجة بسبب وجود (5) محطات مخصصة لمعالجة مياه الصرف الصحي خارج الخدمة ومعظمها تحت السيطرة الإسرائيلية وواحدة فقط خارج المنطقة الصفراء لكنها تضررت بفعل الاستهداف[14].

وتستهدف قوات الاحتلال العاملين في خدمات المياه على حدود هذه المناطق، وتعرقل وصول المياه إلى النازحين الذين يعتمدون على الصهاريج المنقولة بواسطة الشاحنات في الحصول على المياه، وكانت آخر الهجمات على طواقم المياه صباح يوم الجمعة الموافق 2026/4/17، حيث استهدفت عمال تعبئة صهاريج مياه في منطقة المنصورة بحي الشجاعية بغزة، وأعلنت اليونيسف، التي تعاقدت معهم، أن الحادث أدى إلى مقتل وإصابة (4) من سائقي الشاحنات التي تقوم بنقل المياه المحلاة للعائلات والنازحين، بينما كانت تقوم بتعبئة المياه بشكل روتيني ودون أي تغييرات في الحركة أو الإجراءات، واضطرت اليونيسف إلى تعليق الأنشطة في الموقع[15].

انخفاض جودة المياه وانعكاسها على الصحة والبيئة.

تشير أعمال رصد الواقع الإنساني في قطاع غزة أنه لم يطرأ تحسن على كمية ونوعية المياه التي تصل إلى المواطنين، وتثبت الفحوصات الشهرية التي تجريها وزارة الصحة أن (95%) من المياه التي تصل للمواطنين ملوثة وغير مكلورة، وهذا يسهم في تكاثر البكتيريا والفيروسات، خاصة أن عمليات نقل وتخزين المياه يكتنفها مخاطر التلوث، وهذا أسهم في بقاء معدلات الأمراض المرتبطة بالمياه في نفس المستوى، حيث ما زالت وزارة الصحة تسجل استمرار الأمراض المنقولة بالمياه ومنها الإسهال المدمم، والإسهال الحاد والذي يفاقم من المخاطر الصحية على الفئات الضعيفة مثل: الأطفال، والنساء الحوامل، وكبار السن، بالإضافة إلى أمراض التهاب الكبد الوبائي (أ)، علاوة على ارتفاع في الأمراض الجلدية[16].

12 مصلحة مياه بلديات الساحل. (25 إبريل/ نيسان 2026). نداء استغاثة.
https://www.facebook.com/photo?fbid=1398492725655488&set=pcb.1398493338988760&locale=ar_AR

13 المرجع السابق.

14 المهندس/ عمر شتات، نائب المدير التنفيذي لمصلحة المياه في قطاع غزة. مقابلة بتاريخ (11 أيار/ مايو 2026)

15 اليونيسف. (2026). تصريح صادر عن اليونيسف بشأن مقتل سائقي شاحنات مياه في قطاع غزة. https://2u.pw/a25oOy

16 د. نضال غنيم، رئيس قسم الأوبئة في دائرة الطب الوقائي بوزارة الصحة. مقابلة بتاريخ (2026/5/14)

وقد حذرت مصلحة مياه بلديات الساحل من وجود تهديد حقيقي بانتشار الأوبئة، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة وانهيار النظام الصحي، ونقص الأدوية المستلزمات الطبية، وانتشار الأمراض المعدية وزيادة حالات الالتهاب الجلدي وأمراض الجهاز التنفسي، بسبب التعرض لمياه الصرف الصحي في المناطق السكنية والتجمعات العشوائية [17].

وتفيد شهادات النازحين في مخيمات النزوح بأنهم يتعرضون إلى مخاطر حقيقية تهدد حياتهم. وجاء في إفادة ياسر أنور محمد أبو حبل (38) عاماً، وهو متزوج ولديه أسرة مكون من (6) أفراد التي أدلى بها لباحث المركز ما يلي:

" ... أنشأ مع مجموعة من الشباب مخيم الأمل (3) ويقع على شاطئ البحر غرب النصيرات وسط قطاع غزة، وهو عبارة عن خيام يقطن فيها (120) أسرة، قوامهما حوالي (720) فرد، ويعتمد سكان المخيم على المياه المنقولة بالصهاريج والتي تصل للمخيم يومياً عدا يوم الجمعة، وتقدر الكمية بنحو (10) كوب يومياً للمخيم أي نحو (10) لتر/ يومياً للفرد بحساب الفاقد خلال التعبئة وما يتبقى في قاع الخزان، وهذه الكمية غير كافية للشرب والنظافة الشخصية، وتفضي إلى صدامات وخاصة يوم السبت حين يتدافع الناس أطفال ورجال ونساء من أجل تعبئة المياه وتحدث شجارات وضغوط نفسية بين النازحين الذين يخصصون هذه الكمية للشرب على حساب النظافة الشخصية والاستحمام ونظافة الملابس خاصة أن المخيم قريب من البحر ويوجد رطوبة عالية، لكن لا تتوفر مياه كافية للاستحمام، ومؤخراً ظهر على أجساد الأطفال بقع جلدية، وأكد الطبيب الذي يزور المخيم أن البيئة وعدم النظافة نتيجة نقص المياه هي من العوامل المؤثرة على الصحة النفسية والجسدية. [18]

ويشكل عدم ملائمة المياه وكفايتها في قطاع غزة سبباً مباشراً ورئيساً للكثير من مشكلات الصحة العامة جراء الحالة السيئة لشبكة المياه والصنابير والآبار والأنابيب، ما يتسبب في انتشار الأمراض المنقولة بالمياه ويضاعف من المخاطر بسبب نقص الكميات، إذ تشير المؤشرات الأساسية الدولية وفق دليل Sphere Standards، (وهو دليل دولي إنساني يحدد الحد الأدنى من المعايير الواجب توفيرها للسكان المتضررين في حالات الحروب والكوارث والنزوح)، أن كمية المياه اللازمة للشرب والنظافة المنزلية لكل أسرة ينبغي أن لا تقل عن (15) لتراً/ يومياً[19]، وفي هذا الصدد أكد المهندس عمر شتات، نائب المدير التنفيذي لمصلحة المياه، أن ما يتم توفيره بعد ثلاث سنوات من النزوح من المياه المقبولة والصالحة يقدر بنحو (6–7) لتر للفرد وهو أقل من الموصي به في مناطق الكوارث، حيث إن الجزء الآخر من المياه التي تصل المواطنين هي من المياه الجوفية بقطاع غزة وهي ملوثة وبها مركبات ضارة نتيجة تركيز الكلوريد العالي، ولا تصلح في كثير من الأوقات للاستحمام والغسيل.

يقول حسن نوح أبو العمرين (46 عاماً): نضطر إلى نقل المياه بشكل يدوي يومياً بالحمل في جرادل وجالونات والصعود على السلالم لإيصال المياه إلى شقتي في الطابق السادس، ويترتب على ذلك مشقة وتعب جسدي وألم وأمراض في العظام ويضاعف حالة من يعاني من آلام غضروف العمود الفقري أو غضروف الركبة....."، ويضيف المواطن فخري ابراهيم الغول (50 عاماً) من سكان مخيم الشاطئ، أن المياه تصل بكميات مقبولة، ولكنها بجودة متدنية، حيث أنها شديدة الملوحة وتميل إلى اللون الأصفر وذات رائحة يمكن وصفها بالكريهة، ويؤثر استخدامها على الأجساد والشعر والأسنان، حيث نعاني من انتشار الأمراض الجلدية ... أما مياه الشرب المحلاة فالحصول عليها صعب بسبب قلة الكميات المتاحة عبر سيارات النقل المخصصة ... ونستخدم المياه المحلاة للشرب والاستحمام بالنظر إلى رداءة مياه الاستخدام التي تصلنا، وفي فصل الصيف سوف تتضاعف الحاجة... المياه المحلاة التي تصلنا نلاحظ تلوثها واختلاطها بالرمال والأوساخ أحياناً بسبب ملامسة خراطيم سيارات النقل للأرض أثناء التعبئة، ونعاني إجمالاً من أمراض المعدة حيث شخص الأطباء أكثر من حالة إصابة بجرثومة المعدة من سكان الحي".

17 مصلحة مياه بلديات الساحل. (25 إبريل/ نيسان 2026). نداء استغاثة.
https://www.facebook.com/photo?fbid=1398492725655488&set=pcb.1398493338988760&locale=ar_AR

18 ياسر أنور أبو حبل. نازح في مخيم الأمل (3) غرب مخيم النصيرات، تمت مقابلته بتاريخ 2026/5/14م

19 جمعية اسفير، دليل اسفير الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة الإنسانية. جنيف، سويسرا، 2018م.

الخلاصة والتوصيات

تشير المعلومات الواردة في التقرير إلى أن سكان قطاع غزة يواجهون مخاطر حقيقية، نتيجة نقص كمية المياه، وتدهور جودتها، وهو نتيجة لسياسة ممنهجة تتبعها قوات الاحتلال في سياق حرب الإبادة الجماعية المستمرة، وتهدف لخلق بيئة قاتلة للسكان، سواء عن طريق الاستهداف المنظم لمرافق المياه من أبار وخزانات رئيسية وشبكات نقل وطواقم عمل، أو بمنع صيانة الشبكات ومنع دخول المعدات والمواد الضرورية لتشغيل قطاع المياه في الحدود الدنيا، حيث انخفض نصيب الفرد من المياه إلى مستويات تقل بكثير عن الحد الأدنى الموصى به دولياً في حالات النزاعات والكوارث الإنسانية، في وقت لا تزال فيه الأمراض المنقولة عبر المياه تواصل انتشارها، بما يعكس التدهور الحاد في الواقع الصحي والبيئي في قطاع غزة.

وتواصل قوات الاحتلال هجماتها على قطاع المياه والعاملين فيه، وتحظر دخول الأدوات والمعدات اللازمة لتشغيل قطاع المياه بالحد الأدنى. كما استغلت قوات الاحتلال سيطرتها على أكثر من (60%) من قطاع غزة، في إخراج مرافق المياه في هذه المناطق عن الخدمة وخاصة محطات معالجة مياه الصرف الصحي، ما تسبب في ارتفاع معدلات تلوث المياه الجوفية ومياه البحر بمياه الصرف الصحي غير المعالجة، وهذا يفاقم من الأوضاع الصحية خاصة للنازحين الذين لا يتوفر في مناطق إقامتهم شبكات للمياه ولا تصلهم كميات كافية تساعدهم على الاعتناء بالنظافة الشخصية، وأيضاً سيترتب على هذا الواقع مخاطر صحية جدية على مرتادي بحر قطاع غزة.

وعليه فإن أزمة المياه والمشاكل الصحية الناجمة عنها، هي نتاج خطة تنفذها سلطات الاحتلال، وتترافق مع الهجوم على المرافق الصحية، فهي من جهة تخلق بيئة مولدة للأمراض، ولا سيما النقص الحاد في كميات المياه وتلوثها وطفح مياه الصرف الصحي، ومن جهة أخرى تدمر مقومات الرعاية الصحية. كما تأتي القيود على إعادة تشغيل الطاقة الكهربائية، ومنع دخول زيوت المحركات وقطع غيارها، ومنع دخول إطارات المركبات والبطاريات، وكلها تدابير تتخذ لمنع تحسين كمية وجودة المياه ومنع نقلها للسكان، فمياه الشرب تنقل فقط عبر الشاحنات المزودة بخزانات، ونقص قطاع الغيار والزيوت والإطارات يفضي إلى توقفها كما هو حال مولدات الكهرباء.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يرى في تسامح المجتمع الدولي مع القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على عودة التيار الكهربائي، للعام الثالث على التوالي، ومنع دخول بدائل الطاقة كأنظمة الطاقة الشمسية أو المولدات وعرقلة وصول المياه الكافية والنظيفة للسكان، هو قرار بقتل المزيد من السكان دون استخدام قذائف وصواريخ. وعلى ضوء ما تقدم، يطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان بما يلي:

1- تدخل المجتمع الدولي العاجل من أجل وقف حرب الإبادة الجماعية، واستهداف المرافق التي لا غنى عنها لحياة السكان وخاصة آبار المياه ومحطات التحلية والشبكات الناقلة ومولدات الكهرباء، وضمان سلامة المدنيين العاملين في المجال الإنساني وإنهاء حالة الحصانة والإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم من الإسرائيليين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ومحكمة العدل الدولية.
2- المجتمع الدولي بإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والسماح بإعادة التيار الكهربائي لقطاع غزة، ومرور كافة المعدات واللوازم لتشغيل قطاع المياه، وخاصة السولار، والزيوت، ومواد التعقيم، ومضخات الكلورة اللازمة لتعقيم المياه، والمواد الخام اللازمة للصناعات البلاستيكية، ومحطات التحلية المتنقلة مع جميع

ملحقاتها، واستئناف ضخ مياه شركة ميكوروت بكميات تتجاوز التي كانت قبل الحرب والتي تقدر بنحو (52,000م^3).

3- أن يسارع المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة لتوفير وحدات سكنية متنقلة وإعادة تموضع النازحين في مناطق سكنهم التي هجروا منها وتوفير ظروف حياة صحية وكريمة، وإنشاء شبكات مياه داخل مخيمات ومراكز الإيواء وتوفير صهاريج كبيرة بحيث يتمكن المواطنين وخاصة الفئات الضعيفة من الحصول على المياه المأمونة بكمية كافية.

4- المؤسسات الغوثية والتنموية بتكثيف جهودها في توفير كميات إضافية من المياه وتوفير أدوات النظافة، وأواني بلاستيكية مناسبة لاستخدامها في نقل وتخزين المياه، وتمكين المواطنين من استبدال الأواني القديمة والمساهمة في توعية النازحين بمخاطر التلوث.